

وثائق فلسطينية

حديث صحافي لمقرر اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي الفلسطيني، يوسف الشنطي، بشأن تجاوزات مالية للوزارات والمؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية.*

أكد النائب يوسف الشنطي مقرر اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي وجود تجاوزات مالية ومصاريف وإنفاقات مظهرية عند تدقيق الموازنة العامة للوزارات والمؤسسات التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية حيث وصلت مصاريف الإيجارات لبعض الوزارات 404 آلاف دولار سنوياً وبعضها أنفق 400 ألف دولار على الأثاث والبعض لديه أكثر من 13 حارساً شخصياً و8 هواتف.

وقال إن التجاوزات كانت في بعض المصاريف والنفقات الجارية مثل الأثاث والبريد والهاتف والمحروقات والسيارات وبلغت قيمة الإيجارات لبعض الوزارات نسبة 36.5% أي 404 آلاف دولار سنوياً ووصلت قيمة الإنفاق على الأثاث إلى 400 ألف دولار سنوياً. وأضاف أن اللجنة الاقتصادية أوصت بعدم صرف أكثر من ثلاثة هواتف نقالة لكل وزارة مع تحديد حد أعلى لكل جهاز بقيمة 500 شيكل وعدم صرف فواتير هواتف المنازل للوزراء ومن في حكمهم وأوصت بعدم شراء سيارات جديدة للوزارات إلا للضرورة القصوى خاصة أن عدداً من الوزراء لديهم ثلاث وأربع سيارات.

وأكد الشنطي على أهمية ترشيد وتحديد الإنفاق العام والخاص لاسيما مسألة السيارات وإعادة النظر في السيارات التي تمنح لكل وزارة بحيث لا يساء استخدامها بما يعود على الموازنة بأعباء لا ضرورة لها بينما نحن بحاجة لتوجيه هذه الأموال للمجالات الضرورية مثل التعليم والصحة والإسكان وغيره.

وقال إننا حرصنا في تقريرنا حول الموازنة العامة بتجميع جميع الموارد الفلسطينية في خزينة وزارة المالية وتوزيع هذه المبالغ على بنود الموازنة العامة للوزارات والمؤسسات بما يحقق أهداف خطة السلطة الوطنية الفلسطينية وبما يتطابق مع البيان الوزاري الذي بموجبه منحت الحكومة الثقة من المجلس التشريعي.

وأشار الشنطي إلى أن الموازنة قدمت للجنة لمناقشتها بعد إلحاح شديد وذلك في شهر آذار [مارس] الماضي رغم أن المفروض أن تسلم في شهر تشرين الأول [أكتوبر] عام 1996 كما هو متبع في كل البرلمانات العالمية وبعد إنذارات بحجب الثقة عن الحكومة. وقال إن لجنة الموازنة المالية استغرقت شهرين في بحث ومناقشة الموازنة والبنود المتعلقة بموازنات الوزارة والمؤسسات بحضور مندوب أو أكثر عن الوزارة وحضر في بعض الأحيان مندوب عن وزارة المالية ومرات وزير المالية شخصياً.

وأوضح النائب الفلسطيني أن اللجنة قامت بزيادة مخصصات بعض الوزارات في بعض البنود التي ترى أنها بنود حيوية وهامة وضرورية للمصلحة العامة وخفضت في بعض بنود وزارات أخرى من المصاريف والنفقات التشغيلية وحرصت اللجنة على عدم زيادة العجز العام في الموازنة.

وذكرت مصادر مطلعة أن الميزانية المطروحة بلغت قيمتها 866 مليون دولار بما في ذلك عجز بقيمة 51.8 مليون دولار يتوقع أن يغطي من مساعدات ومنح خارجية. وتوجد ميزانية تطويرية تعتمد على الدول المانحة وتبلغ 845.15 مليون دولار وينفق منها بقدر ما يتم الحصول عليه من هذه الدول.

* "القدس"، 1997/5/27.

وقد بلغت الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية 814.2 مليون دولار ويوجد بينها 481.24 مليون رواتب وأجور جميع العاملين والموظفين بالسلطة و204.60 مليون نفقات تشغيلية و132.46 مليون نفقات تحويلية و47.70 مليون نفقات رأسمالية عادية.

وأكد الشنطي أن اللجنة الاقتصادية لا تكتفي فقط بإقرار الموازنة والتشريعات وإنما هي معنية مستقبلاً في لعب دور نشط في مراقبة إنفاق الموازنات.

ونفى الشنطي وجود اختلاسات أو سرقات بالمعنى الواضح وقال لم نشعر أن بعض الوزراء كان حريصاً على المال العام رغم الظروف البالغة الصعوبة التي نحيها خاصة أننا نعاني من وضع اقتصادي سيئ وتدهور معيشي وفقير مدقع وأضاف يجب على كل مسؤول في أي موقع كان أن يراعي هذا الوضع الخاص من احتلال وتدهور اقتصادي وبطالة واحترام مشاعر الناس والشعب ويقلل قدر الإمكان من الإنفاق الترفي المظهري.

ونوه عضو المجلس التشريعي إلى وجود شركات احتكارية مختلفة مثل شركة البحر المساهمة الخصوصية المحدودة وشركة العماد الزراعية والشركة الوطنية الفلسطينية للتنمية الاقتصادية وغيرها وقال إن هذه الشركات تكتسب امتيازات من نفوذ الأشخاص المالكين لها أو العاملين والموظفين الكبار فيها حيث إن هذه الشركات منافسة لشركات القطاع الخاص ومحتكرة وضارة بالاقتصاد وأضاف بسبب عدم وجود معابر حرة يستخدم مجموعة من هؤلاء الأشخاص ذوي المناصب العليا والمتنفذين نفوذهم في تحرير واحتكار مواد وبيع وتسهيلات لا تتمتع بها شركات أخرى مما يعني عدم وجود منافسة وترسيخ الاحتكار [وتناقض مع] السياسة المعلنة بأن السوق والاقتصاد حر مما ينعكس سلبياً على الاقتصاد الوطني وأشار إلى أن المجلس سيناقش في الجلسة القادمة التي قد تعقد الثلاثاء المقبل في رام الله تقريراً اقتصادياً حول هذه الشركات ودورها وأثرها السلبى على الاقتصاد الفلسطيني وإعاقة التنمية والاستثمار. وأوضح الشنطي أن اللجنة الاقتصادية ترى أن دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي هو دور فني لتقديم المشاريع وطرحها على الدول المانحة وتوقيع العقود الخاصة بالقروض على أن تتولى وزارة المالية الإشراف الكامل على المشاريع والإنفاق والتحويل بحيث تفتح وزارة المالية حساباً في أحد البنوك لكل مشروع.

وتطرق إلى قيام عدد من المسؤولين بالتعاون على إحالة عطاءات ومناقصات إلى شركات معينة تابعة لهم أو [هم] شركاء فيها أو وفق نسب ومصالح معينة.

ودعا الشنطي أبناء الشعب الفلسطيني إلى الالتفاف حول المجلس التشريعي والتمسك به رغم الجهود المبذولة لتهميش دوره وأنه لم يلب طموحات الناس أو حتى طموحات أعضائه لكن البديل سيكون أسوأ.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx